النفط يكلف المستهلكين الاميركيين حوالي خمسة بلايين دولار في العام ، ويأخذ حوالي ٢٠٠ دولار في العام من جيب كل عائلة في ماساشوستس(١٢).

ان أحد الاسباب الكامنة وراء نظام استيراد النفط ، وان لم يطرح ذلك علانية ، هو حماية منتجي النفط المحليين . فالنفط العربي يباع في مناطق الساحل الشرقي في الولايات المتحدة بسعر يقل حوالي ١،٢٥ دولار عن سعر النفط الاميركي للبرميل الواحد .

اما السبب الثاني فقد جاء على لسان هوليس دول ، المساعد السابق لوزير الداخلية لشؤون الثروات المعدنية . قال دول : « على الرغم من أنه لم يعد لدينا فائض في انتاج المنطقة الشرقية ، فان سياستنا لا زالت تقوم على الحد من الاستيراد ، ولا بد أن نستمر في هذه السياسة اذا أردنا أن ننجح حقيقة في التطوير التجاري للوقود الصناعي المستخرج من نفطنا وفحمنا »(١٣).

أما السبب الثالث فيتلخص في حجة الامن . كان الرئيس ايزنهاور قد فرض كوتا تحدد الاستيراد بـ ٧٣٨،٥٧٠ برميلا يوميا باسم الامن ـ تشجيعا للتصدير الوطني ولتقليل الاعتماد على التموين الخارجي ، والذي يكون عرضة للانقطاع بسبب الحرب او المناورات التجارية والسياسية . قام عدد من المنتقدين لنظام الكوتا باعداد اتهام قانوني يقول بأنه لم يجر استعراض حالة الامن في يوم من الايام على الاطلاق . وعلق جون ليتشبلو ، المدير التنفيذي لمؤسسة دراسة الصناعة النفطية ، بقوله ان نظام الكوتا لم يعد مفيدا « ان هذا النظام قد صمم لبلد يكون لديه فائض من الطاقة ، والولايات المتحدة لم تعد ذلك البلد »(١٤).

ان مخططي سياسة الطاقة الاميركية وبعض الاقتصاديين العاملين في شؤون النفط ، يولون عناية فائقة لازدياد اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي . يقول جيمس اكنز « نحن في الولايات المتحدة ، لا نعير الاهتمام الكافي لما يعانيه العرب »(١٥) في مشكلتهم مع اسرائيل . ويعتقد توماس ستوفر ، من جامعة هارفرد ، بأن قيام الولايات المتحدة بازالة جميع القيود على استيراد النفط سيكون «اما عملا ساذجا او لا مسؤولا». ويشعر ستوفر بأن فرض القيود على استيراد الطاقة يمكن تبريره أمنيا واقتصاديا . « تشكل الاستيرادات الخارجية الى منطقة الشاطىء الشرقي حوالي ٥٠ بالمئة من استهلاك النفط ، في الوقت الذي نفدت فيه طاقة الاحتياط المحلي . وهكذا أصبحت التدفئة المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية، على امتداد ساحل الاطلنطي عرضة لانفجارات معادية للاميركيين في فنزويلا ، أو نتيجة لانجازات اسرائيل الجديدة في الشرق الاوسط . ونحن لا يمكن ان نقبل بوضع نكون فيه معرضين للأذى . ان منطق الامن يجد تدعيما له في كون النظام الحالي لتقييد استيراد النفط ، بالرغم من عدم ملاءمته ، لا يشكل عبئا اقتصاديا يذكر ، على الولايات المتحدة . اذ على الرغم من أن سعر النفط الاجنبي ادنى من سعر النفط الاميركي ، فان كلفته الاقتصادية أعلى في الواقع من كلفة النفط الاميركي »(١٦).

دور النفط العربي في أزمة الطاقة

ان الذي يعطي أهمية خاصة للنفط العربي ضمن الصورة الدولية للنفط هو أن ثلثي احتياط النفط الثابت والقابل للاستخراج ، خارج البلدان الاشتراكية ، موجود في باطن الارض العربية . ينقسم احتياطي النفط في العالم ، وفق تقديرات عدة مراجع صناعية ، على النحو التالي :

العالم العربي ٣٥٠ بليون برميل ، ايران ٦٠ بليون برميل ، الولايات المتحدة ٤٠ بليون برميل ، فنزويلا ١٥ بليون برميل ، اندونيسيا ١٥ بليون برميل ، كندا ١٠ بلايين برميل ،